

ولا يدخل فيها النظر وإنما هو بالتوقيف انتهى قوله ويكره
الحسناء الخايشية الأفتان أما إذا علم أو ظن فليجزم قوله
مطلقا أي سواء ركع الجماعة أو قلت إذا كان في المسجد
تأمل هل التعيين بالمسجد معتبر أم لا حسن الإعادة ولو في
غير المسجد أيضا الذي يظهر الأول وجنح إلى الثاني شيخنا
الوالد ولا فيما العذراي كنوم ونحوه لئلا يتركها
علية الأصحاب وفي النفس منه شيء فلا تسعد النافلة
الواهي فإن كان لم يرد أن يفعلها مع ذلك الإمام العقيدت
ويأتي بالتكبير كلها فأما الواهي فإن لم يأت بها قايما
انقلبت فعلا قاله أكرح في شرح الاقتناع واستشكله
المحقق معان بأنه ان قلنا يتابع الأمام مع الحكم بنقلتها
في حقها فالنفل لا ينعقد بعد الإقامة وإن قلنا لا يتابع الأمام
بل هو منفرد فلا بد من القراءة والأظهر أن فعل ذلك عمدا لم
تسعد فضا ولا نفلا وسهوا جهلا صححت فعلا ويوجب عن استسكان
بان قوله ان قلنا يتابع الأمام الخ تعيد بما إذا اراد أن تصلا معه
أما إذا لم يرد الصلاة معه فلا كما ذكره وبان قوله ان قلنا
لا يتابع الخ غير ظاهر بل له المتابعة إذا ما نبع من إتمام متفعل
بمفترض والاستسكان القول فيما ذكره هنا وفي صفة تكبير الأمام
ما أشار إليه شيخنا الولد من أنه نواهي أي تكبير الأمام التكبير
الركوع بلا تكبير أي لأنه ليس من مواضعه ويعوم
مسبوق به أي التكبير لأنه انتقال يعقد به شبهه ساورا انتمالان
أي يتحمل الأمام عنه قراءة الفاتحة وكذا سجود سهوا تقدم سجود
ثلاثة إذا قرأه فيها سجدة ولم يسجد حاملا وسورة صلاة كما تقدم
ودعا فنوت حيث سمعه فربما فقط وكذا تشهد أول وجيلوس
له في محله عنه إذا سبق المأموم بركعة من رباعية وهي أي

سكتات

سكتات الإمام ثلاث قيل الفاتحة أي في الركعة الأولى فقط
قال في كسح الإشارة إن ما ذكره المائق جار على المذهب
وهو كذلك لكن الأستاذ لا من قوله وما أدركه الموق
مع الإمام فهو خصلته أي لكن هذه الصورة جارية على أن
ما أدركه مع الإمام أو الصلاة والعلة في ذلك أن لا يلزم تغيير
تهيئة الصلاة لأنه لو تشهد عقب ركعتين لزم عليه قطع
الرباعية على وتر والثلاثية على شفع ولا موجب لذلك إذ رباعية
هيئة الصلاة ممكنة وتوكلت مع أي وتوكلت المسبوق
مع أماله في موضع توكله لأنه خصلته وإن لم يعقد له كما يتوكل
فيما يعنيه للمتشهد الثاني فعلى هذا التوكل ركعتين من رباعية
جلس مع الإمام متورا كما متابعة له للتشهد الأول وجلس بعد
قضا الركعتين أيضا متورا لأنه يعقبه سلامه تنبيه
بمخ الشارح في شرح الاقتناع بان جلوسه واحد من حيث متابعة
أمامه وكلام الفروع هنا بان شئ أي قلت ولفظه مقتضى
قوله ان هل يتوكل مع أنه أو يفترض ان هذا التقود هل
هو ركع في حقه على الخلاف ووجه الثاني فيما يظهر أنه انما رتب
التوكل على القول بان الجلوس في حقه ركع وليس كذلك
بل انما هو من جهة وجوب المناجعة فقط بلا عذراي من
جصل ونحوه لأنه سبقه معظم الركعة لتعليل بعيد الفرق
بين قولهم ويجزم سبقه بشيء من أقفالها بان ركع أو سجدة بين
قولهم وان ركع ورفع قيل ركوع أمام حيث قالوا في الأول
الاسطر ولو كان عمدا إذا فن به معه وفي الثانية بقطر إذا
كان عمدا تنبيه ان قيل ظاهر كلامه كسح كلام غيره ان
الركوع والرفع منه ركع واحد وقد تقدم انما ركعتان فيسبح
ان السابق به سابق بركنين فالجواب انما كان كذلك لأنه ما دام